المقتطف

الجزء الحادي عشر من السنة الحادية عشرة

١ آب (اوغسطس) ١٨٨٧ = الموافق ١٢ ذي القعدة سنة ١٣٠٤

ضيق الاحوال ووقوف الاعمال

من سنة ١٨٧٣ الى الآن

ولولا كثرةُ الباكينَ حولي على موتاهمُ لقتلتُ نفسي

المصاب عظيمٌ والبلاء عميمٌ ولولا ذلك لحقّ لمصر ان لا تتعزّى عن نكباتها ولسوريّة ان لا تتأسّى على ما اصابها من الضنك وضيق ابواب الفرج . وقد اخطأ مَنْ زعم ان الشرق نُكِب دون غيره وان البلايا استأثرت بنا دون سائر البرايا . فضيق الحال وكساد سوق التجارة ووقوف دولاب الصناعة وانحطاط مكاسب الزراعة عامّة لكل الامصار من اقصاه الشمال الى اقصاه الجنوب ومن اطراف المشرق الى ابعد غايات المغرب . وليس يستثنى من ذلك امّةٌ اصليةٌ كانت في الشمال او دخيلةٌ . محاربةٌ او مسالمةٌ . معاملتها بالذهب الرنّان او بالاماني والمواعيد . قديمة الاستيطان كبلاد الانكليز وفرنسا ومصر والشام او حديثة كاستراليا وجنوبي افريقية وكليفورنيا . قاحلة التربة شديدة المحل كنيوفوندلاندا ولبرادور او مخصبة عذبة كجزائر الهند الغربية ومصر وسوريّة . فانها كلها تئنّ من نكبات الزمان وتثقل وطأة هذه الاعوام كما تشهد به تقاريرها واخبار الثقات من اهلها واقوال الخبيرين باحوالها المسطّرة في كتب الاقتصاديين ومجلاّت الدُّول بتواريخها واسماء ذويها

ومع اتفاق الجميع على الشكوى من شدّة البلوى بزعم كلٌّ ان الرزيئة الكبرى حلّت ببلاده

ويخصُّ المصاب الاعظم به وبقومه. فلرْوَى بوليو وهو من اشهر علماء الاقتصاد واخبر الفرنسويين بمالية فرنسا يزعم ان معظم الضنك وقع على فرنسا اذ حرب المانيا اذلّتها وسلبتها جانبًا من اراضيها وابتزّت منها الاموال الطائلة وغادرتها عرضةً للشدة والضيق وغرضًا للمصائب والنكبات. ويزعم كثيرون من أخبر اهل الولايات المتحدة باحوالها وأدراهم بمجرى امورها ان بلادهم أسوأ البلدان حالاً ومتاجرهم أقلُّ المتاجر كسبًا واعمالهم اكثر الاعمال وقوفًا وانت خبيرٌ باتساع اراضي الولايات المتحدة ونشاط اهلها للاعمال وامتداد العمران فيها وارتياحها من الحروب والفتن زمانًا مديدًا. ويذهب أدرى اهل مصر بماليتها وتجارتها وزراعتها من دولتلو رياض باشا فنازلاً أنه لو توالت النكبات والرزايا التي اصابت مصر هذه السنين على مملكة متّسعة لافقرتها وعجّلت بها الى الدمار والبوار. وقس على ذلك اقوال كثيرين غيرهم في سائر الممالك والبلدان

ومعلوم ان اقوال هؤلاء الافاضل ادلّةٌ على ما تقاسيه بلدانهم من الشدّة والضنك ولو كان فيها ما فيها من التضارُب. اما البلدان التي حلّ بها معظم الضيق فيؤخذ من تقرير رئيس مجلس الاعمال الأهلي في الولايات المتحدة باميركا لسنة ١٨٨٦ ان انكلترا اولها ثم الولايات المتحدة فالمانيا فرنسا فبلجكا وذلك بعد توقُّف حال الصناعة من سنة ١٨٨٣ الى تاريخ التقرير المذكور. وان هذا الاختلال في حركة الاعمال واضطراب حال المتاجر والاشغال زاد في البلاد التي فاقت غيرها في امور معيّنة وفي الاعمال الانسانية من صنائع وحرَف ومِهَن واستعمالُ الآلات لتلك الاعمال وغلاء المعيشة وانتشار التعليم وتعميم التهذيب. ونقص في البلاد التي هي دون غيرها في تلك الامور مثل النمسا وايطاليا والصين والمكسيك واميركا الجنوبيّة. وهذا القول يوافق ما قاله آخرون من الباحثين المقايسين بين الممالك. الّا ان الاقتصاديّ المشهور وَلْس يرى ان قولهم انما يصدق على ما كان قبل سنة ١٨٨٣ واما بعدها فان الاختلال والاضطراب تطرّقا الى روسيا وبابان وزنجبار واورغوي ورومانيا واشتدّا فيها اشتدادًا بيّنًا على كونها من البلاد المتأخرة في تلك الامور تاخرًا عظيمًا

هذا والباحثون متفقون على انهُ من سنة ١٨٦٩ الى سنة ١٨٧٣ كان العالم في سعةٍ ورغد ونشاط عظيم في الاعمال وكانت التجارة رائجة والسوق نافقة والاسعار متفاحشة والناس يكارمون في تسليم بعضهم البعض ويتساهلون في الادانة والاستدانة غاية التساهل حتى لقد اصاب الذين قالوا ان المتاجر والاعمال بلغت مبلغًا لم يُعهد له نظيرٌ. والمظنون ان ذلك تأتّى عن اسباب متعدّدة او متوالية كالاعمال العظيمة التي نشط الناس لها حينئذٍ فجاوزوا في بعضها حدود الاعتدال وغالوا في نفقاتها مثل مدّ السكك الحديدية في الولايات المتحدة باميركا وفي روسيا واواسط اوربّا من

سنة ١٨٦٧ الى ١٨٧٣ وفتح ترعة السويس سنة ١٨٦٩ وحرب فرنسا وبروسيا من سنة ١٨٧٠ الى ١٨٧١ ودفع فرنسا لالمانيا غرامة تلك الحرب ٥٥٠٠ مليون فرنك من ١٨٧١ الى ١٨٧٣

وفي سنة ١٨٧٣ ابتدأ زمان الاضطراب في المتاجر والاعمال ووقوع الخلل الاقتصادي في العالم وكان اول ابتدائه بالمانيا والولايات المتحدة والظاهر انه اصاب الاثنتين معًا في أخربات السنة المذكورة . اما المانيا فكانت قد فرغت من حربها مع فرنسا وعادت بالنصر والفوز المبين فنشط اهلها للاشغال العقلية والاعمال الجسدية وقبضت دولتها من فرنسا غرامة لم يجمع بمثلها فوفت جانبًا من ديونها وكثرت النقود في ايدي الناس وضاقت بها خزائن الصيارفة العظام فجعلوا يعرضونها على اصحاب المعامل والمصانع عرضًا بربًا لا يزيد عن واحد في المئة لتوسيع نطاق الاعمال فانبسطت آمال الناس وتطاولوا الى اسباب الثروة والجاه باستحداث الاعمال العظيمة واستنباط الطرق الصناعية والتجارية الواسعة الابواب طمعًا بتوسيع المكاسب والشروع في ما عظم شأنه وكثرت نفقاته حتى ان العمّال في بروسيا وحدها عقدوا لا اقلّ من ستماية وسبع وثمانين جمعيّة لفتح المتاجر والمعامل ونحوها والاستثمار بما اقتصدوهُ من أُجرهم وذلك في سنة ١٨٧٢ وفي النصف الاوّل من سنة ١٨٧٣ . فبلغت رؤوس اموالهم ٤٨١٠٤٥٠٠ ريال عمود . ومعلوم ان هذا النماء السريع في ثروة البلاد وهذه المغالاة في المتاجر والاعمال هما من الامور المخالفة لما تجري الطبيعة عليهِ فلا يؤمل لها الثبوت ولا الدوام بل شأنها شأن كل ما يطرأ على الدنيا واهلها من الحوادث اذا اسرع حدوثها وفاجأ الناس حلولها يسنهم وتعاظمها فيهم اسرع ايضًا حوالها وزوالها عنهم . وعلى ذلك نكبت المانيا فجأة في أخربات ١٨٧٣ فادرى اهلها الا واموالهم قد ذابت وثروتهم نزفت وتجارتهم تقلّصت وصناعتهم بارت وبضائعهم امست في ايديهم عروضًا جامدة فانقبضت آمالهم عن السعي وانقلبت حالهم من العز والنجاح الى الفشل والفساد واتحطّت مالیتهم وصناعتهم وتجارتهم انحطاطًا لم يسبق له مثيل

واما الولايات المتحدة باميركا فكانت الاسعار عند اهلها قبل سنة ١٨٧٣ مرتفعة ارتفاعًا فاحشًا والتوفيق في اعمالهم تامًّا والمكاسب زائدة وأُجرهم متعاظمة (ويزيدها تعاظمًا اغتصاب العمّال لزيادتها) والواردات عليهم متزايدة واصحاب الاموال على مد السكك الحديدية في البلاد متهافتة متواردة والمتاجر كالبحور الزاخرة وهم متطاولون الى بناء المباني الفخيمة والمنافسة في امور الدنيا والبذخ في المعيشة والديون متيسّرة لمن ارادها والتسليم بين الناس عامّ والأمن التجاري تامّ . وهذه كلها احوال متجاوزة حدود الاعتدال فدوامها من المحال ولذلك لم يأتِ شهر ايلول (سبتمبر) من ١٨٧٣ الّا وقد تغيرت الحال عليها فنكبت اولًا بافلاس شركة من شركات

السكك الحديدية لم تكن ذات شأن عظيم في البلاد وذلك في ١٧ من الشهر المذكور وفي اليوم التالي أفلس بنك واحدٌ وفي الذي يعقبهُ افلس تسعة عشر بنكًا معًا ثم سرى الافلاس من بيت الى بيت ومن شركة الى شركة حتى لم تنقضِ اربع سنين الاَّ وقد انكسر التجار بمبلغ ٧٧٥٨٦٥٠٠٠ ريال عمود وبلغ العجز في سندات السكك الحديدية الاميركيَّة ٧٨٩٢٦٧٦٥٥ ريالاً في اول كانون الثاني (يناير) ١٨٧٥

وما لبث هذ الاضطراب ان وقع في اسواق المانيا والولايات المتحدة حتى امتدَّ الى فرنسا ثم الى بلاد الانكليز متفاوتًا في الحدة والشدة . وفي اواخر ١٨٧٤ امتدَّ الى بقية ممالك اوربا ومنها الى غيرها حتى اوشك ان يعم ممالك العالم باسرها . واما انكلترا فلم يعمها دفعة كما عمَّ المانيا والولايات المتحدة مثلاً بل فشا فيها تدريجًا ولم يبلغ مراكزها الصناعية العظيمة مثل بَرْمنهام ومَنْشستر الى سنة ١٨٧٥ فبقيت البضائع والمكاسب والوظائف فيها زائدةً عن المعدَّل الى ذلك الحين

ويذهب كثيرون من الذين بحثوا في هذا الاضطراب انهُ انتهى بين ١٨٧٨ و ١٨٧٩ والكتَّاب متفقون على انهُ عاد فابتدأ متغيرًا في بعض احوالهِ واطوارهِ متزايدًا في الشدة بين ١٨٨٣ و ١٨٨٤ فتكون مدة هذا الاضطراب على تقدير اولئك الباحثين عشر سنوات تتوالى فيها الشدة والرخاء والضيق والفرج . وذلك ينطبق على ما قررهُ بعض علماء الاقتصاد من انهُ لا بدَّ في كل عشر سنوات من ضيق تجاري كما ثبت لهم من مراجعة تواريخ التجارة في هذا القرن والذي قبلهُ مع اختلاف شؤونها وتغيير احوالها واصطلاح اهلها وطرق الاخذ فيها في تلك المدة . ففي القرن الماضي حدث ضيقٌ تجاري في السنين الآتية (او قريبها) وهي ١٧٥٣ و ١٧٦٣ و ١٧٧٣ و ٧٣ و ١٧٨٣ و ١٧٩٣ وفي هذا القرن حدث ضيق تجاري في ١٨١٥ و ١٨٢٥ و ١٨٣٦—٣٩ و ١٨٤٧ و ١٨٥٧ و ١٨٦٦ و ١٨٧٣ و ١٨٨٣ و ٨٤ فترى من هذه التواريخ ان الضيق التجاري يتوالى كل عشر سنوات او نحوها وهذا ما حمل البعض على تعليل الضيق المذكور بتزايد حرارة الشمس وتناقصها وتأثير ذلك في هواء الارض وامطارها مما لا نتعرَّض لهُ الآن

اما بعض الكتَّاب ومن جملتهم ولس الاقتصادي وعليهِ جل اعتمادنا في هذه المقالة فيرون ان الاضطراب المذكور الذي ابتدأ سنة ١٨٧٣ لم يتوبين سنة ١٨٧٨ و ١٨٧٩ بل سكن مدةً لاسباب مكانية عرضت ولكنها لم تكن عمومية . ومن شواهد ذلك عندهم انهُ في سني ١٨٧٩ و ١٨٨٠ و ١٨٨١ لم تصحَّ المحبوب الاَّ في الولايات المتحدة باميركا واهملت اراضي اوربا واكثر البلدان الاخرى اهمالاً لم يسبق لهُ نظير منذ اربعماية سنة . فتوارد الطلب على محبوب اميركا من كل ناحية ولذلك كثر الصادر منها فقد كان الصادر من حنطتها سنة ١٨٧٧ اربعين مليون

بُشِل (وهو كيل الحبوب عندهم) فصار سنة ١٨٧٩ مئة واثنين وعشرين مليونًا وسنة ١٨٨٠ مئة وثلاثة وخمسين مليونًا وسنة ١٨٨١ مئة وخمسين مليونًا . وزادت اسعار الحنطة عندهم على نسبة زيادة الصادر تقريبًا فقد كان جملة اسعار الصادر سنة ١٨٧٩ ٤٧ مليون ريال فصارت ١٣٠ مليونًا سنة ١٨٧٩ و ١٩٠ مليونًا سنة ١٨٨٠ و ١٦٧ مليونًا سنة ١٨٨١ وعلى هذه النسبة زادت صادرات بقية الحبوب واسعارها وكذا اللحوم وغيرها من الاقوات. فرواج حبوب اميركا واقواتها وتفاحش اسعارها ادرّا ثروتها وادارا دولاب صناعتها وتجارتها . وايضًا فلاّح البلدان الاخرى انتفع باموال الاراضي لان ارتفاع الاسعار اعاضهُ عن قلة الغلال فخفف عنهُ بعض الضنك وان لم يحسن حالهُ ومكنهُ من ابتياع حاجاتهِ من اصناف القوت وغيرها

والاميركيون لما وفرت ثروتهم ودار دولاب تجارتهم وصناعتهم زاد خرجهم وكثر الوارد عليهم فبعد ما كانت قيمة الوارد عليهم ٤٢٧٠٥١٠٠٠ ريال سنة ١٨٧٨ صارت ٦٦٧٩٥٤٠٠٠ ريال سنة ١٨٨٠ وزادت الى ٧٢٢٦٣٩٠٠٠ ريال سنة ١٨٨٣ . وهذه الزيادة في الصادر من عندهم والوارد عليهم اثرت في اسواق غيرهم من اهل البلدان الاخرى . قال بعض الانكليز وهو من اعيان مقاطعة ليڤربول ان وقوف الحال دام الى سنة ١٨٨٠ ثم حدثت حركة الاعمال الاميركية فرفعت الاسعار مدةً وادارت رحى الاعمال . وقد نقلت قوله اللجنة الملكية التي انتدبها مجلس شورى الانكليز للبحث عن ضيق الحال ووقوف الاعمال سنة ١٨٨٥ غير ان كثيرين غيرهُ من الخبيرين بفروع اخرى من الاعمال والمتاجر قرّروا ان الاحوال لم تحسن سنة ١٨٨٣ وما بعدها عما كانت عليهِ قبلها . واللجنة المذكورة آنفًا قرّرت في ختام سنة ١٨٨٦ ان كل الذين حدثتهم بامر ضيق الاحوال ووقوف الاعمال متفقون على ان ذلك ابتدأ في بلاد الانكليز نحو سنة ١٨٧٥ وبقي على حال واحدة تقريبًا الى تاريخ التقرير المذكور الاّ في بعض الصنائع فانهُ تحسن من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٨٨٣ وأنها (اي اللجنة) وجدت بعد البحث والاستعلام ان ما هو حاصل من الضيق والكساد في انكلترا حاصلٌ ايضًا باحوالهِ وخصائصهِ في بلجكا وروسيا وفرنسا والسوج والنروج والدنمرك والولايات المتحدة

ومن شواهد ذلك عندهم ايضًا ان فرنسا ساءت حال فلاحيها وصنّاعها واصحاب الاعمال والحرف فيها حتى اضطرّ مجلس النواب ان ينتدب لجنة خصوصية سنة ١٨٨٤ للنظر في ما يجب اتخاذهُ من الوسائل ووجوه الاحتياط لدرء الرزيّة عن البلاد وانتشال العمال من مخالب الفاقة والخصاصة . واما المانيا وبلجكا فتحسن الاحوال الذي حصل فيهما سنة ١٨٧٩ لم يتجاوز سنة ١٨٨٣ كما هو مسلم بالاجماع . ثم عاد الضيق واستولى الكساد ورأي الاوربيين عمومًا ان سني ١٨٧٩

و ١٨٨٥ و١٨٨٦ هي اردأ سني الضيقة كلها منذ سنة ١٨٧٣

ومما هو جدير بالاعتبار انهُ لما تحسنت الاحوال يسيرًا من سنة ١٨٧٩ الى ١٨٨٣ وعادت بعد ذلك الى ما كانت عليهِ من الضيق والرداءة كانت عودتها تدريجية هادئة كأنها عودة الى الحال الاصلية الثابتة المنطبقة على السنن الطبيعية ولم يسبقها اختلال ولا اضطراب كما سبق سنة ١٨٧٣ على ما وصفناهُ آنفًا * وخلاصة القول انهُ منذ سنة ١٨٧٣ اضطربت تجارة العالم وماليتهُ وصناعتهُ وزراعتهُ اضطرابًا عمَّ كل مملكة تذكر فتفاقم خطبهُ واشتدَّ ضيقهُ ولم يرَ الناس منهُ فرجًا الاَّ في بعض فروع الصناعة واصناف الاعمال من سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٨٣ وهذه الخلاصة مبنية على شهادات اللجنات العديدة التي انتدبتها الدول للبحث عن احوال المتاجر والصنائع وعلى تقارير اصحاب المعامل وكبار الصيارفة ومنشئي الجرائد الصناعية والزراعية والتجارية ونحوها والخبيرين بحالة البلدان وغيرهم من الذين يوثق بمعرفتهم ويؤخذ بشهادتهم فالمصاب عامٌّ والآفة شاملةٌ للدنيا باسرها

ولمَّا كانت هذه المسألة من أهمّ المسائل التي تمسُّ صالح البشر عمومًا وتؤثر في احوال الشعوب بل الافراد خصوصًا كثر الناظرون فيها وألَّف الباحثون عن كيفياتها واسبابها كتبًا عديدة يستغرق ذكر اسمائها مجلدًا ضخمًا . وانتدبت الدول اللجنات الكثيرة للبحث عن الداء ولوصف الدواء. واشهر هذه اللجنات اللجنة الانكليزية والاميركية والفرنسوية والايطالية والكندية وقد أنشأت من الرسائل والمؤلفات ما لا يحصى . فالانكليزية انشأت تقريرًا عن سني ٨٥ و٨٦ استغرق ١٨٠٠ صفحة والايطالية انشأت تقريرًا عن سنة ٨٦ استغرق خمسة عشر مجلدًا . واصحاب كل ما نُشر من الرسائل والمطوَّلات متفقون على انهُ لا بد لهذا الكساد والضيق من سببٍ أو أسبابٍ اذ هو حادث وكل حادث مسبَّب عن سببٍ أو اسبابٍ ولذلك جعلوا الغاية العظمى من بحثهم معرفة هذا السبب او هذه الاسباب . ومعلوم ان كل ما جُهِلَت حقيقتهُ تكاثرت الآراء والمذاهب فيهِ وكذا سبب الضيق الحاصل فربما لم يختلف الناس على امر كما اختلفوا عليهِ ولم تكثر مذاهبهم كما كثرت فيهِ

فالذي يمعن النظر في مذاهبهم يجد اكثرهم متفقين على ان الاسباب متعددة وليس السبب واحدًا وان من هذه الاسباب ما هو قوي شديد التأثير ومنها ما هو ضعيف خفيفهُ . واقوى الاسباب واشدُّها تأثيرًا عندهم زيادة الحاصل من الزراعة والصناعة عمَّا يلزم لحاجات الناس فلا يبقى بيعة اذ ذاك بنفقاتهِ . وندرة الذهب وارتفاع قيمتهِ المترتب على ندرتهِ وانخفاض قيمة الفضة لذلك وهذا البناهُ مفصَّلاً في مقالة عنوانها "ندرة الذهب وكساد التجارة" وجه ١٣٣ من السنة العاشرة.

وتقييد التجارة وعدم اطلاق السراح لها بالرسوم والمكوس التي تضربها الدول عليها وبالمزاحمة الشديدة والمناقشة بين المتاجرين بالاصناف الواحدة فتضيق مسالكها وتنقبض آمال الناس عن السعي فيها لما يطرح في عنتها من اوهاق الدول ويعترضها من مزاحمات التجار. وخسائر الدول العظيمة الناتية عن الحروب ولاسيما حرب فرنسا والمانيا واستمرار النفقات الكبيرة على التجهيزات الحربيَّة . ومحل الاراضي ونقص الغلّات نقصاً متفاحشاً . وعدم الكسب من القروض الاجنبية وعدم الاستثمار بالاموال المدانة للاجانب. وتطاول الناس الى تعاطي الاعمال العظمى طمعاً بتعظيم المكاسب وانماء الثروة فتعود عليهم بالخسائر العظمى. وتعصُّب العمّال لرفع أجرهم وتعطُّل الاعمال بذلك وقلّة الحاصل منها بسبب تعطُّلها . وتراكم الثروة عند الافراد واحتكار القليلين لها . والنفقات الكبيرة على المسكرات . وجهل العمّال وعدم نظرهم في العواقب

هذه اشهر الاسباب التي ذكروها ولهم اسبابٌ أخرى كثيرة دونها في الاعتبار ولكثرتها رتبتها اللجنة الاميركية المشار اليها آنفاً في مئة وثمانين باباً بحسب ما جمعتها عن الذين ذاكرتهم فيها. وكذلك اللجنة الانكليزية قسّمتها الى اقسام تضاهي تلك الابواب عدداً . والغالب ان اهل كل بلادٍ يجعلون الاسباب التي ظهرت لهم في بلادهم اشهر الاسباب واشدها قوّةً فالانكليز مثلاً يبالغون في وصف الخسائر التي لحقت بهم من محل اراضيهم منذ سنة ١٨٧٥ وانحطاط قيمتها وقلّة استعمالها على اثر ذلك . وانحطاط اسعار الحاصلات الزراعية . ورسوم الدول الموضوعة على الصادر من مصنوعاتهم ومزاحمة غيرهم لهم في اسواقهم ونحو ذلك من الاسباب التي الحقت بهم معظم الخسارة . والفرنسويون ينسبون وقوف الحال الى ما تطاولوا اليه من الاعمال العظمى قبل سنة ١٨٧٣ وانحال اراضيهم واتلاف ضربة الفلكسرا لكرومهم وقلة الخمر عندهم وكساد تجارة الحرير واختفاء السردين وغيره من الاسماك من بحورهم وثقل الضرائب عليهم وزيادة مصنوعاتهم عن الحاجة اليها ومزاحمة غيرهم لهم في التجارة. والايطاليون ينسبون وقوف حالهم الى محل الارض واعتلال دود القز وكساد تجارة الحرير . والدنمركيون الى محل الاراضي واضطراب السياسة في بلادهم وزيادة المصنوعات عن الحاجة . والمصريون الى دودة القطن وانحطاط اسعار الاقطان وتعطُّل تجارة السودان واضطراب حال السياسة ونحو ذلك من الاسباب

والذين يشكون من الضرائب كثار وهم يذهبون الى انها اشهر الاسباب وقولهم لا يخلو من الصواب فالضرائب قد بلغت حدّاً زائداً في كثير من الممالك . واذا نظرنا الى اوربا لم نجدها احسن حالاً من سواها فالجزية التي تجبى منها لنفقات جندية تبلغ ١٧٠ مليون ليرة انكليزية في السنة. والفرنسويون يشكون انيناً شديداً من ثقل الضرائب عليهم فالخراج الملوكي لسنة ١٨٨٤ بلغ ١٢٠

مليون ليرة انكليزية جبي من ٣٧ مليون نسمة والمكس وحدهُ بلغ في مدينة باريس لتلك السنة ١٣٩ مليون فرنك على المباعات عدا مكوس مجلس البلديَّة المضروبة على العربيَّات والخيل والكلاب والدرع والجمعيَّات والدكاكين والحرف والمبن والجنازات ونحوها . والايطاليون بلغت الاتاوة المضروبة على دخل الواحد منهم ١٢ في المئة من دخلهِ وبلغ خراج الاراضي والعقارات ربع ريعها هذا عدا المكوس التي انقبضت منها النفوس

ومما يجدر ذكرهُ في هذا السياق انهُ مهما كان سبب هذا الضيق والفساد فسلَّم ان اشدَّهُ حادث في البلاد التي فاقت في كثرة حاصلاتها من مصنوعات وغلَّات واقوات من جميع الاصناف كالمراكب الشراعيَّة والبخاريَّة والسكك الحديديَّة والعمارات والمواشي والموَّن والملابس والمواعين واسباب الترف . وقد استكثرت من صنع هذه الاشياء وجمعها حتى امتلأت منها مخازنها وفاضت بها اسواقها وصارت تعرض للبيع بابخس الاثمان ورخص لم يسبق لهُ نظير . وذلك دليل واضح على ان الضيق الحاصل ليس من الافتقار الى رؤوس الاموال اذ لو قلَّت رؤوس الاموال في ايدي الناس لوجب ان يكون معدل ربحها اعلى من المعتاد والواقع انهُ في احسن الصنائع والمتاجر ادنى من المعتاد

والذي يراهُ ولس الاقتصاديُّ ان الباحثين تهافتوا على جعل الاسباب الثانويَّة اسبابًا اوَّليَّة كالذين جعلوا زيادة الحاصلات عن الحاجات سببًا لهذا الضيق والكساد فانهُ لا يُعقل ان اهل الارض يتفقون جميعًا على استغلال غلَّاتٍ او اصطناع مصنوعات لا مكسب لهم منها الَّا اذا كانوا منقادين لفاعلٍ عامٍّ يقودهم الى ذلك الاتفاق طوعًا او كرهًا حتى يشبه ان يكون في خواصهِ كالناموس الطبيعي . فيكون ذلك الفاعل هو السبب الأوَّلي وتكون زيادة الحاصلات عن الحاجات مسبَّبة عنهُ او سببًا ثانويًّا تابعًا لهُ . وكذلك يقال ان العدول عن سك الفضة نقودًا الى سك الذهب وانحطاط قيمتها وارتفاع قيمتهِ لم يكن لاتفاق الناس على ايقاع الاضطراب في عالم الاقتصاد والتطويح بالامم الى الخسارة والفاقة وانما كان لدواعٍ دعت الناس اليهِ قصدًا الى زيادة راحة الامم وتنمية ثروتها ودفع المصائب والنكبات عنها فتكون تلك الدواعي سببًا والعدول عن الفضة الى الذهب مسبَّبًا . وقس على ما تقدَّم ضرب الدول الرسوم والضرائب على الواردات والصادرات والمحال الاراضي والآفات التي تصيب المزروعات واوبئة الدواجن واختفاء الاسماك وسوء ادارة الدول فكلها اسباب محليَّة لا عامَّة ولا دائمة . ولما كان الضيق الحاصل منذ سنة ١٨٧٣ عامًّا باجماع الباحثين تعيَّن ان يكون لهُ سبب عامٌّ تتفرَّع عنهُ بقيَّة الاسباب تفرُّع الأغصان ويعلَّل بهِ ضيق الحال في جميع البلدان